السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص: 265- 279
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الطاقة كبعد استراتيجي في الأمن القومي الصيني
Energy as a Strategic Dimension in China's National Security

ط.د. جمال بعيرة*، جامعة باتنة1
d.baira@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/05 تاريخ القبول: 2021/04/22

ملخص:

تعالج هذه الورقة موضوع الطاقة كبعد من أبعاد الأمن القومي الصيني؛ في ظل تعاضم دور الطاقة، كبعد جوهري في الأمن الإقتصادي والقومي للدول، خصوصا مع تنامي وتيرة النمو الإقتصادي الصيني، وما نتج عنه من طلب عالي على إمدادات الطاقة، والذي من شأنه أن ينعكس سلبا على أمنها الإقتصادي والقومي على حد سواء، مع إبراز مختلف التحديات المتعلقة بالأمن الطاقوي الصيني، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

ويتناول المضمون أيضا أهم السياسات والاستراتيجيات الطاقوية، للتعامل مع هذه التحديات التي يفرضها الطلب المتزايد على الطاقة" بترو - غاز"، وهو أمن يتطلب بدوره العديد من الأبعاد؛ كتوفير الإمدادات الكافية وبأسعار مقبولة، واتخاذ التدابير الاحتياطية من أجل توفير بدائل سريعة وقت الحاجة أو تنويعها، وزيادة القدرة على تطويرها والحفاظ عليها، إضافة إلى تعزيز عمليات الاستثمار؛ حيث يتطلب أمن الطاقة سياسات ومناخات تشجع الاستثمار والتنمية، كالاستقرار السياسي للدول، إلى جانب توفير البنية التحتية اللازمة، لضمان توافر إمداداتها الضرورية وأمننتها.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: الطاقة – الإقتصاد – الإستراتيجية – الأمن القومي – الصين.

Abstract:

Chinese economic growth has increased demand for energy supplies, which could have negative effects on both the Chinese economy and national security. This paper focuses on the role of energy as a basic pillar of Chinese national security by shedding light on the various challenges related to Chinese energy security, both internally and externally.

The study will also try to shed light on the most important energy policies and strategies pursued by China to deal with these challenges, such as providing adequate supplies at reasonable prices and taking precautionary measures in order to provide quick alternatives when needed and increase the ability to develop and maintain them, in addition to enhancing investment operations where security is required. Energy appropriate policies and climates that encourage investment and development, such as political stability and the provision of the necessary infrastructure to ensure the necessary energy supplies for the Chinese economy.

Keywords: Energy - Economy - Strategy - National Security - China.

مقدمة:

يعتبر الأمن القومي من بين المواضيع التي عرفت توسعا كبيرا، نتيجة للتراكمات المعرفية، والتغيرات التي عرفتها فترة ما بعد بيئة الحرب الباردة، وهو ما أوجد معطيات و تحديات جديدة، تختلف عمّا كانت عليه في الفترات السابقة، والتي كان لها الأثر البالغ في إعادة توجيه تفاعلات واهتمامات الدول، ولعل السياسات المنتهجة من قبل بعض الدول وعلى رأسها الصين، تبين ذلك؛ من خلال الاهتمام المتزايد بالقضايا ذات الطابع الاقتصادي، هذا الأخير الذي تمثل الطاقة أحد أبرز ركائزه الإستراتيجية.

إن الإقتصاد الصيني بوتيرة نموه العالية نتج عنه زيادة في الطلب على الطاقة بشكل كبير، وبطرق متعددة، تدعو إلى القلق وهو ما يمكن أن يعود بمخاطر جمة على الأمن الإقتصادي والقومي الصيني على حد سواء، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: هل تستطيع الصين أن تبقى آمنة إقتصاديا وقوميا، من دون إيجاد بدائل وانتهاج سياسات واستراتيجيات فعَالة لأمننة الطاقة " بترو - غاز"؟ لعل هذه الإشكالية تمثل السؤال الجوهري الذي يواجه الصينيين اليوم، كمواطنين، مستهلكين وصناع قرار، وعلى مايبدو أن الأمر ليس بيسير؛ نظرا لأن وتيرة النمو الإقتصادي الصيني، ونماذج إستهلاك الطاقة في هذا البلد، يمكن أن تقوض من أمنها الإقتصادي والقومي، غير أن الأمر في المقابل ليس مستحيلا؛ إذا افترضنا تمكن القيادة الصينية من تصويب هذه النماذج، وتطوير تقنيات جديدة، وإيجاد آليات فعالة ومحسنة لأمننة هذه المادة الحيوية، ومن أهمها ضرورة إنتهاج سياسات تنويع مصادرها لتقليص التهديدات المحتملة ومواجهة مختلف التحديات المترتبة على ذلك.

أولا: أهمية الطاقة في الأمن والأمن الإقتصادي الصيني

تكمن أهمية الطاقة ومكانتها، كمحدد أو كبعد من أبعاد الأمن والأمن الإقتصادي لأي دولة كانت، في مدى ارتباطها بالأوضاع والإمكانيات الطاقوية التي تمتلكها، حيث يمكن أن تتعاظم هذه الأهمية ومكانتها كبعد استراتيجي في الأمن، كلما كان النمو الإقتصادي متسارعا والموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، غير قادرة على مسايرة هذا التطور؛ فالطاقة تكمن أهمّيتها في كونها تشكل العصب الحيوي للإقتصاد، هذه الحالة تنطبق على الوضع الصيني، فنمو إقتصادها المتسارع، ترتب عليه زيادة في الطلب على الطاقة بطرق عديدة، وباعتبارها كقوّة إقتصادية صاعدة، فهي بحاجة إلى تأمين كميات ضخمة منها، ولاسيما النفط والغاز لتدعيم تطورها الإقتصادي، وهذا ما يظهر مدى تأثيرها وتجذرها بالنسبة لحياة الدورة الإقتصادية في هذا البلد، فمن دون النفط لا توجد قدرة على التحرك عمليا (يرغن، دانييل 2015، ص 389).

إن الطاقة ولا سيما النفط، من بين العناصر الأساسية، ومن المتغيرات الديناميكية التي لها تأثير بالغ في مسار توجيه تفاعلات وسياسات الصين، لعدم وجود بدائل ملائمة في المواصفات كتلك المتواجدة في النفط، والتي يمكن أن تلبي إحتياجات متعددة في إقتصاديات بحجم الإقتصاد الصيني الذي يشهد نموا مطردا.

باعتبار أن كل الزيادات الدولية لهذه المادة تأتي بقيادة الصين وإلى غاية 2030م، حسب وكالة الطاقة الدولية (يرغن دانييل، 2009، ص 28) وتستهلك الصين نحو 10% أو يزيد من استهلاك الطاقة العالمي (علي الكوران، 2016،ص 226) ونظرا لتعداد السكان الكبير للصين، ومتطلبات النمو الإقتصادي تكمن رؤيتها للطاقة على أنّها بعد حيوي للأمن، وهي الثانية في الأهمية بعد الدفاع الوطني، وتلعب دورا حاسما في البقاء والرفاه لدولة مثل الصين، إنها ذات أهمية عظيمة في برنامج التطوير؛ فيما يتعلق بتطور مستقبل الصين والحفاظ عليه، فالطاقة إذا واحدة من الأولويات العليا للقيادة الصينية، نتيجة للإرتباط الوثيق بين ثلاثي كل من: الطاقة، الإقتصاد والأمن، وبهذا يمكن القول أن: الأمن القومي والإستقرار السياسي والإجتماعي الصيني أصبح يدرك من خلفية إقتصادية، طاقوية.

ثانيا: تحديات الأمن الطاقوي الصيني

يواجه الأمن الطاقوي "النفطي" الصيني عدة تحديات على المستويين: الداخلي والخارجي .

1ـ على المستوى الداخلي

رغم أنّ الصين تمتلك مصادر طاقة محلية كبيرة، و تحوي على ما يقارب 11٪ من إحتياطات الطاقة العالمية، غير أنّها ليست كافية، ولا تسدّ حاجياتها المتزايدة في مجال التطور الصناعي، وحسب حجم نموها الإقتصادي يعتبر هذا الإحتياطي ضئيلا جدا، لهذا أخذت القيادة الصينية وبمعدلات متسارعة، ببناء معامل لتكرير النفط، وعززت من إنتاجها المحلي سعيا منها لتحقيق الإكتفاء الذاتي(هاينبرغ،2005، ص.ص 300-301)، إلاَ أنها لم تستطع تلبية ذلك، فقد اعترفت لجنة تخطيط الدولة في الصين أن صناعتها النفطية المحلية لا يمكنها أن تحافظ أو تحقق الإكتفاء الذاتي في ضوء الطلب المتنامي على الطاقة في

البلد (كاليكي، وغولدون،2011، ص.ص 430-431). لقد تزايد الطلب الصيني على الطاقة وبنسبة فاقت بكثير العرض المحلي (John P.P 6-7)، وهو مايمثل أبرز التحديات على الإطلاق على المستوى المحلي.

2ـ على المستوى الخارجي

بعدما تحولت خطوط الإمدادات الطاقوية الرئيسية إلى الضفة الأسيوية وخصوصا إلى الصين، التي تتصدر المشهد، وتقود عملية الزيادة في الطلب وإلى وقت غير قريب في المستقبل، حسب وكالة الطاقة الدولية؛ فالصين اليوم تشكل ميزان الطاقة الآسيوي فيما يتطور إقتصادها، إن الإعتماد المتزايد على الأسواق الخارجية لتأمين حاجاتها النفطية أصبح ظاهرة مثيرة للإهتمام، لذلك شهدت هذه القضية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة في الأوساط السياسية الصينية، حيث أضحت مسألة الأمن الطاقوي بالنسبة لهم، مسألة جوهرية ذو طابع إستراتيجي في الأمن الإقتصادي والقومي الصيني.

لقد أضحت الصين تعتمد إلى درجة مقلقة على مصادر الطاقة الخارجية لتغطية النقص الذي تعرفه، ممّا يمكن أن يعود بمخاطر كبيرة على أمنها الطاقوي، وإستمرار النمو الإقتصادي مرتكز أساسا على مدى نجاح سياسة الطاقة الصينية، باعتبار أنّ نسبة النمو في إستهلاك الطاقة تفوق النمو الإقتصادي المحقق حاليا (باكير،2010،ص 65).

إن سعي الصين العالمي لتأمين هذه المادة الحيوية، مصدره القلق من أن هذه المصادر الخارجية متمركزة في مناطق محدودة، وهي ترى أنّ هذه الواردات على أساس أنّها تبعية إستراتيجية للخارج، يمكن في حال عدم نجاحها، في إعتماد سياسات استراتيجية تضمن تنويع مواردها، أن تؤدي إلى إستغلال هذه التبعية، من قبل القوى الخارجية لإعاقة نموها الإقتصادي، خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الّتي تعتبرها الصين أكبر تهديد لأمنها الطاقوي، وتجنبا لذلك سارعت القيادة الصينية إلى وضع خطّة إستراتيجية ممنهجة، لضمان واردات الطاقة من مختلف الدول المنتجة لها.

ثالثا: سياسات الصين الإستراتيجية لتأمين الطاقة

إن الإعتماد على أنظمة الطاقة، وعلى تعقدها واتساعها المتنامي، تأكد جميعا على ضرورة فهم مخاطر ومتطلبات أمن الطاقة، في القرن الحادي والعشرون وعلى نحو متزايد، فتجارة الطاقة تتجاوز حدود الدول، وعلاوة على ذلك فإن أمن الطاقة لا يتوقف فقط بمواجهة التنوع الواسع من التحديات فحسب، وإنما أيضا بالعلاقات بين الأمم، وكيف تتفاعل بعضها مع بعض (يرغن دانييل،2015،ص 389).

على هذا الأساس تتجلى إستراتيجيات تأمين الطاقة، في سياسة الصين الدولية، في توجّهها نحو إعطاء الأولوية لهذه المادة الحيوية، في تحديد علاقاتها الخارجية، من خلال تنويع الموارد من مختلف المناطق المنتجة لها، بغية تقليل مخاطر الإستيراد، واعتمدت الصين صيغة جديدة للحصول على الطاقة، عن طريق تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المختلفة، بما في ذلك الدول المنبوذة من طرف الغرب وأمريكا بالأساس، أو الدول المعروفة "بالدول المارقة" ، كما سعت أيضا بإعتبارها دولة صاعدة في الإستهلاك الطاقوي، إلى تقليل آثار مخاطر عدم الإستقرار السياسي في البلدان المنتجة، هذا إضافة إلى تكثيف وتوسيع نشاطاتها الإستثمارية، في القطاع الأساسي للطاقة، كالإستكشاف والتنقيب في البلدان المنتجة لها، ومحاولة حماية خطوط الإمدادات بمختلف الوسائل؛ بما في ذلك محاولة تطوير المنظومات العسكرية لتواكب توسع مصالحها العالمية في هذا المجال.

1ـ إستراتيجية تنويع المصادر

إن معيار أمن الطاقة يتوقف فقط على تنوع الإمدادات، أشار إلى هذا تشرشل عام 1913 ، حين قال مخاطبا للبرلمان " يجب أن لا نعتمد على نوعية واحدة، أو عملية واحدة، أو بلد واحد، أو مسار واحد، أو مجال واحد، الامان واليقين في النفط يكمنان في التنوع والتنوع فقط" لقد أثبت هذا المبدأ نفسه مرات ومرات (يرغن دانيال،2011، ص 391).

تفطنت الصين لهذا المبدأ مبكرا، حيث عمدت بكين إلى سياسة تنويع المصادر، وإيجاد مناطق جديدة للإمدادات لاعتبارات عدَة، إقليمية أو دولية وذلك لتجنب الضغوط الّتي قد تتعرض لها عند مواجهتها للأزمات النفطية،

سعت من خلالها إلى تجنب الوقوع فيها، حينما قللت من إعتمادها على مناطق محدودة، وعلى رأسها الشرق الأوسط؛ باعتبار أنّ هذه المنطقة من المناطق غير المستقرة والمرشحة لتزايد التوترات، والنزاعات حسب بعض الدراسات، إضافة إلى المزاحمة الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية، ونفوذها العميق فيها، فالصين تعتبرها منطقة إرتهان إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في هذا المجال، كما أقرّ مبدأ كارتر بوضوح، عندما أشار إلى ضرورة عدم السماح لأي قوة معادية، أن تسيطر على منطقة الشرق الأوسط، الزاخرة بالموارد الطاقوية، والتي تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية جزء من أمنها القومي.

هذا إضافة إلى أن وارداتها النفطية، تمرّ عبر مضيقي "هرمز ومالقا" التي تعتبر هي الأخرى كمنطقة نزاع محتملة، حيث تعيش مشاكل متزايدة في الشرق الأدنى، نتيجة للتنازع الدائر بين مختلف الفواعل الإقليمية، حول مطالب وأحقية كل طرف ببعض الجزر، أو المضائق ذات الأهمية الجيواستراتيجية، وهو ما يشكل بدوره تهديدا حقيقيا لوارداتها.

إن بكين يستبدها القلق، ويؤرقها هاجس العثور على مزودين جدد أو حقول نفطية جديدة، لضمان تدفق النفط إليها بطريقة منتظمة، ما جعلها تتجه إلى مناطق مختلفة من مختلف القارّات، لقد تمكنت من توسيع نشاطاتها الدبلوماسية، بوتيرة سريعة في السنوات الاخيرة؛ أين أصبحت أكثر انتشارا ووصولا إلى أغلب مناطق العالم، متجاوزة مناطق نفوذها التقليدية، في الجوار الإقليمي (العطري،2008-2009،ص84) وضمنت لنفسها مناطق نفوذ وموردين جدد، في كل من إفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا الوسطى، وبحر قزوين وغيرها.

2ـ أمننة وحماية خطوط الإمداد

إنّ أمن الطاقة يتطلب حماية إمدادات الموارد الحيوية، والتي منها النفط والغاز، فمفهوم الموارد قد إنتقل بشكل حاسم إلى مركز الأحداث في شؤون الأمن العالمي (كلير،2002،ص17) خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فقد أولت الصين أهمّية كبرى لضمانها وفقا للأولويات الإقتصادية الجديدة، وتأمين وصولها بعد مهمّ من أبعاد أمن الطاقة في سياستها الخارجية، ولأن المسألة

الأمنية المحيطة بالإمداد، أمرا جوهريا، فقد أثبتت التجربة على نحو متكرر، أن المخاطر على ثباتها وأمنها يمكن أن تأتي من جهات غير متوقعة (يرغن،2015، ص 954) ولأنّ الصين لا تملك الحدّ الوافي من وسائل بحرية كافية، تضمن نقل المصادر، إضافة إلى كون أهمّ المسالك البحرية لعبور ناقلات النفط، تسيطر عليها القوّة البحرية الأمريكية، ويعتبر مضيق هرمز ومضيق ملقا، أهم موقعين على الإطلاق، كونهما يتعاملان مع أكثر من 60 بالمئة من عمليات نقل النفط البحرية العالمية، وهما في نفس الوقت الأكثر أهمية بالنسبة للصين (باكير، ص 171).

يرى محللون صينيون، أنه مالم تكن هناك قوة عسكرية صينية، قوية كفاية وقادرة على منع محاصرة الولايات المتحدة الأمريكية لخطوط نقل النفط عبر البحار، سيكون صعبا بالمثل بالنسبة للصين، أن تتجنب تدمير البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك خطوط الأنابيب، عبر الحدود في الحرب (كاليكي،وغولدون،2011،ص.ص 429-430).

كمعالجة لهذه المشاكل التي تعترضها على طول الخطوط البحرية، الممتد من مضيق هرمز إلى مضيق ملقا، تبنت الصين استراتيجية تقوم على مبدأين هما: (باكير، ص.ص 177-180).

أ - بناء أسطول ناقلات نفط بحرية، وقوة بحرية عسكرية، ونشر قواتها في الدول الحليفة، التي تقع على طول هذا الخط، لتأمين حركة المرور وحماية الإمدادات الصينية، التي قد تتعرض لأي تهديد، إضافة إلى بناء روابط قوية مع دول المنطقة، التي تقع على طول الخط الساحلي الذي يزودها بامداداتها الخارجية وارداتها البحرية.

ب - إيجاد بدائل نقل لهذا الخط الساحلي، خاصة فيما يتعلق بامدادات البترول؛ ببناء خطوط نقل برية متكاملة، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية، تهيمن على مداخل الممرات البحرية الآسيوية، ويشير المحلل العسكري وانغ هايون (Wang Haiyun) أن مصادر النفط البرية، قد تكون حاسمة للصين في حال حدوث نزاع في المستقبل مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة حول وضع تايوان (كاليكي،وغولدون،2011،ص 429) وهو ما سعت الصين إلى

تطبيقه؛ من خلال الإعتماد على شبكات الأنابيب البرية الناقلة للنفط والغاز الآتية من كل: من آسيا الوسطى، بحر قزوين أو روسيا الإتحادية ومنطقة الخليج العربي، إلى جانب خيارات أخرى ذات فعّاليات متفاوتة؛ كاستخدام مضائق وممرات أخرى مثل: مضيق "سوندا" بين سومطرة وجاوا، واستخدام مضيق "لمبوك" شرق جاوا عبر مضيق "ماكاسار" رغم طول هذا الأخير نسبيا، لكن مضيق ملقا بما له من خصائص، يبقى أهم هذه المضائق على الإطلاق(دندن، ص 125).

لم تكتف الصين باتخاذ الإجراءات التقليدية، للحفاظ على إمدادات الطاقة، بل اعتمدت على ايجاد بدائل قادرة على التخفيف، من الإعتماد المتزايد للصين على النفط، كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة، وهو ما دفعها للبحث عن مصادر الطاقة البديلة، لتكون جزءا من استراتيجية أمن الطاقة الواسعة (باكير، ص 182).

3ـ توسيع سياسات الاستثمار

تعزز الصين إستثماراتها في الخارج، بالتركيز على قطاع الطاقة، وخاصة البحث والتنقيب عن البترول، وتنويع مصادر الحصول عليه، فالحكومة الصينية تعمل على دعم الإستثمارات الخارجية، في مجالات النفط والغاز، لتأمين إحتياطي نفطي خارجي، يمكنه أن يدعم الإنتاج المحلي، في أيّ وقت، هذا من جهة ومن جهة أخرى، للمساعدة على إيصال شركات النفط المحلية إلى المستوى العالمي، إضافة إلى شراء واستخدام مصافي تكرير نفطية خارجية، ويعتبر هذا العنصر من العناصر الجديدة الّتي تمّ إدخالها حديثا في الإستراتيجية الصينية منذ العام 2004م، كما قامت الشركات الصينية، بشراء وبناء مصافي نفطية في الكثير من البلدان، ومنها على سبيل المثال: كوريا الجنوبية واليابان (باكير، ص.ص 90-91)

إضافة إلى شراء النفط مباشرة من السوق العالمية، وتنويع مصادر الإمداد، أخذت الشركات النفطية الحكومية الصينية بشراء أسهم وحصص في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في الخارج، وتهدف الصين من خلال الإمتلاك الفعلي لأصول نفطية أجنبية، الى التقليل من إعتمادها على الإنتاج النفطي العالمي، الّذي تسيطر عليه الشركات الغربية، ومن أجل تقليل الإعتماد على

السوق المفتوحة لشراء إحتياجاتها منها، وبذلك تقلل من التعرض للتقلبات السعرية، ونتيجة لذلك عزّزت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع المناطق والدول الغنية بالنفط، من خلال الزيارات التي يقوم بها قادة الدولة وتقديم إمتيازات إقتصادية وتجارية (جيانج وآخرون،2008، ص 145).

هذا الإتجاه يعكس سياسة التنوع في السعي للحصول على الطاقة، فإذا عجز مصدر ما من المصادر، أمكن تعويضه بغيره من المصادر، وهو مايعبر عنه بمنهج التفكير العلمي والرشيد، في سياسات الصين المستقبلية في مجال الطاقة.

4ـ توسيع الاستقرار السياسي وأمن الطاقة

كدولة صاعدة في الإستهلاك النفطي العالمي، أدركت الصين، ضرورة التعامل وفقا لمعايير التقليل من آثار مخاطر عدم الإستقرار السياسي، في البلدان المنتجة لهذه المادّة الحيوية، وكذا بناء الثقة ومحاولة تحسين العلاقات مع الدول، التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمضائق البحرية، إذ تخشى الصين من إحتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للمخاطر، ولاسيما فيما يعرف باسم "مناطق الاختناق"؛ حيث يمكن أن تتعرض شحنات النفط للإختناق، على يد الجماعات الإرهابية، أو عن طريق منافسين جيو -سياسيين محتملين في أوقات الأزمات، فحاليا يمر أربعة أخماس "80٪" من النفط الّذي تستورده الصين عبر مضيق ملقا(جيانج وآخرون،ص 145).

إنّ إدراك الصين بأن السوق النفطية سوق عالمية، وأنّ إعتبارات عدم الإستقرار السياسي والأمني، سواء في منطقة الشرق الأوسط، أو غيرها من مناطق العالم المنتجة للطاقة، أو المسؤولة على الممرات البحرية، أظهرت الحاجة الصينية لضمان أمنها الطاقوي، وفقا لتدابير السعي للتقليل من عدم الإستقرار في مختلف هذه المناطق وبطرق متعددة.

5ـ التوجه صوب الدول المارقة "المنبوذة" (سياسة الإستثمار في الأزمات)

بمقتضى سياستها المتبعة، كان إهتمام الصين بنموها الإقتصادي، وبتحسين سمعتها على المستوى الدولي، قد منعها من الدخول في مواجهة مباشرة ضدّ الغرب، بل إنّها قلّما وضّفت موقعها في مجلس الأمن، لحماية دول منبوذة من الضغوط الدولية، وغالبا ما قبلت بحلول وسطى، لقضايا ذات صلة

بهذه الدول، لكن منذ أواخر عقد التسعينات، تغيرت هذه السياسة، فهي بحاجة إلى إستراتيجيات إقتصادية، وسياسية جديدة، من أجل مواجهة الأسباب الجذرية، لعدم الإستقرار، في وقت ترى أنه يجب عليها أن تعتمد على دول غير مستقرة، أو محكومة بطريقة سيئة، من أجل الحصول على النفط (كاليكي، وغولدون،2011،ص 30).

مع النمو الإستثنائي الّذي حققته الصين، وتعاظم حاجتها إلى الطاقة والموارد الأولية، شرعت في الإستفادة من علاقات الصداقة الطويلة الأمد، التي تربطها بالأنظمة الحاكمة في الدول المنبوذة، ومن تدنّي مستوى المنافسة الّتي تواجهها في تلك الدول، من الشركات الغربية أين أصبحت الصين – من ثم– أحد أكبر المستثمرين في هذه الدول "المنبوذة" والشريك التجاري الأهمّ لها.

في تقرير صادر عن لجنة المراجعة الإقتصادية والأمنية الأمريكية - الصينية، أشار إلى أن الصين، تقدم بصورة متزايدة تكنولوجيا، وقطع الأسلحة المختلفة لبعض الدول الراعية للإرهاب، وهو مايشكل تهديدا متزايدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويخلص التقرير إلى أن " إعتماد الصين على النفط الأجنبي، لتحريك عجلة نموها الإقتصادي، هو محرك مهم لعلاقاتها مع الحكومات الراعية للإرهاب، ويتوقع لهذا الإعتماد أن يتزايد في العقود القادمة"(هاينبرغ،2006،ص 96).

لقد كان لبعض الأنظمة الإستبدادية، الّتي تتطلع لجعل بكين راعية لها، وبتحريض منها، دورا كبيرا في جعل بكين تبعث بشركاتها الحكومية، إلى بلدان هذه الأنظمة، لتوظيف إستثمارات ضخمة فيها، وتيسير هذه التعاقدات عن طريق منحها قروضا كبيرة ومساعدات عسكرية، وبحلول عام 2007م، كانت الصين قد إحتلت موقع الشريك التجاري الأكبر لكل من: إيران، كوريا الشمالية والسودان، وثاني أهمّ شريك لبورما وزيمبابوي (ثورنتون وآخرون،2009،ص.ص 34-35).

6ـ مواكبة القوة العسكرية للمنظومة الإقتصادية كآلية لضمان أمننة الطاقة

لعل الزيادة المستمرة والتطور المطرد، للتخصيص العسكري الصيني يجعلان الطريق ممهدا لمنافسة شرسة، يكون قطباها الولايات المتحدة

الأمريكية والصين الصاعدة، هذا على الرغم من التصريحات المطمئنة من جانب بكين (مسعد الششتاوي،2008،ص 128).

لطالما كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية، فقد كان الإهتمام الصيني، ينصبّ بداية على الوضع الداخلي الإقتصادي والسياسي، لكن وبعد أن بلغ الإقتصاد الصيني مرحلة ضخمة، وضعته في مصاف الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل، والإدخار والاحتياطات الأجنبية، من العملة الصعبة والتجارة الدولية، فلابد أن تواكب القوّة العسكرية الصينية الوضع الإقتصادي والسياسي للبلاد، وإلاّ فإنّ الصين ستخسر موقعها الإقتصادي، الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري، وفي هذا الإطار فقد نشرت صحيفة رسمية صينية موضوعا جاء فيه: «أنّه ينبغي على بكين أن تطور قوّة عسكرية، تتناسب مع مكانتها العالمية، ومادامت المصالح الإقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتدّ عبر العالم، فإنّ مثل هذا التفكير الإستراتيجي مطلوب» (مسعد الششتاوي، ص129).

تسعى الصين من هذا المنطلق، إلى زيادة قوّتها العسكرية، ليس طمعا في السيطرة وبسط نفوذها في آسيا بالدرجة الأولى، بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الإستراتيجية، وأهمّها على الإطلاق الطاقة وخاصّة النفط منها، فقد تفوقت الصين على اليابان في عام 2003م، لتصبح ثاني أكبر مستهلك للمنتجات البترولية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تفوقت على هذه الأخيرة عام 2017 لتصبح أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وبحلول 2035 ربما ستحتاج الصين إلى استيراد ما يقارب 80٪ من نفطها، لتلبية الطلب الخاص بها مقارنة ب 64٪ عام 2016 (دندن،2020، ص 160) تمر جميع طرق عبورها عبر منطقة المحيط الهندي، وبحر الصين الجنوبي، و80٪ من هذه الواردات المنقولة بحرا تمر عبر مضيق ملقا (دندن، ص 161).

يظهر هذا التزايد السريع، لحجم طلب الصين لطاقة ما وراء البحار، مدى الأهمّية القصوى والملحّة لضمان الممرّات البحرية لها، والّتي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، من مظيق هرمز في الخليج إلى مضيق ملقا الّذي يقع بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة، ولذلك فمن بين أهداف الصين فيما يتعلق بتطوير جيشها وقوتها العسكرية البرية والبحرية، حماية هذه الممرّات

المائية والإمدادات النفطية، وهو ما يجعل البحرية الصينية أول بحرية تنافس البحرية الأمريكية، للسيطرة على البحار في الوقت الراهن.

في لقاء أجرته وكالة أنباء الصين الجديدة، مع الجنرال "لياوشيلونغ" عضو اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس الدائرة اللوجيستية العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني، أشار إلى أنّ نفقات الدفاع الوطني الصيني متواضعة، قياسا بالدول الرئيسية في العالم، سواء في حجمها، أو في نسبتها إلى إجمالي الناتج القومي، وأنّ نمو نفقات الدفاع الوطني، لا يزال ينتمي إلى النمو التعويضي على أساس الدفاع الوطني الضعيف، ويعدّ نموا مناسبا يتماشى مع تنمية الإقتصاد الوطني(http://arabic.peopledaily.com).

إنّ التخوف الأمريكي من تنامي القوّة الصينية قد يعد حقيقيا، إزاء تدهور سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية، وصعود الصين العسكري والإقتصادي، الّتي تعتبر أقرب المنافسين، لقد إتّهم "دونالد رامسفيلد" الصين بالتعتيم على حجم مخصصاتها الدفاعية، قائلا: "إنّ التكتّم يلقي بظلال الشكّ حول نوايا إستخدامها لقوتها العسكرية المتنامية، لأنّ البنتاغون يقدّر حجم الإنفاق العسكري الصيني، المصرح به أقل بكثير من الإنفاق العسكري الحقيقي للصين، ما يقارب بثلاثة أضعاف إجمالي الموازنة المعلن عنها"(http://arabic.cnn.com)، وأضاف بأنّ واشنطن ترحب ببروز الصين كقوّة إقتصادية، وأنّها دولة مهمّة في المنطقة، تتزايد أهمّيتها في العالم، ولكنّه يستغرب الإنفاق الكبير على التسلح؛ بحيث أنّها تخصص موارد ضخمة للجيش، وأنّها تشتري كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، على الرّغم من أنّها لا تواجه أيّ تهديد من أيّ دولة أخرى، كما أعلن أنّ: القوّة العسكرية الصينية تتعاظم بالسرعة ذاتها الّتي يتعاظم بها إقتصادها (http://arabic.cnn.com).

وفي ظلّ مختلف الإتّهامات الموجهة من الجانب الأمريكي، والّتي تعتبرها الحكومة الصينية، بأنّها إتّهامات غير مبررة، ضدّ البناء الدفاعي الطبيعي الصيني، أين أعلنت إلتزامها بسياسة خارجية مستقلة، تقوم على السلام، والتعاون، وتتبنّى سياسة دفاعية، وأنّ إرتفاع الإنفاق الدفاعي كان ضمن التنمية الإقتصادية للبلاد، وحماية سيادة الدولة وحفظ أمنها ووحدة أراضيها.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا ، أنَ الصين أصبحت اليوم، من بين الدول التي بلغت من القوة والقدرة الإقتصادية، ما يميزها عن القوى الإقتصادية في العالم، وهو ما يجعلها تنظر بعين الإعتبار إلى أهمية الطاقة، ودورها في ضمان إستمرارية النمو الإقتصادي، الذي يعد بعدا استراتيجيا من أبعاد الأمن القومي الصيني، وهو ما جعل سياسة الطاقة واحدة من الأولويات العليا للقيادة الصينية.

- إمدادات الطاقة " النفط والغاز " وتأمين مصادرها، قضية رئيسية وإستراتيجية بالنسبة لمستقبل الصين الإقتصادي والأمني، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، على مناطق تمركز الإحتياطات الدولية من النفط ومصادرها، والممرات البحرية ذات البعد الجواستراتيجي، يشكل تهديدا حقيقيا بالنسبة لمستقبل الصين، ولمستقبل أمنها الإقتصادي والقومي، وهو ما يفسر تحرك الصين بمختلف نشاطاتها بغية التقليل أو الحد من الهيمنة الامريكية، على هذه المادة الحيوية، والإهتمام الصيني بالإستثمار في تطوير إستخراج مصادر الطاقة في مناطق متعددة، تكون أكثر أمنا وابتعادا على الخطر الأمريكي المباشر.

- تنامي حاجات الصين الطاقوية، إستنادا إلى نموها الإقتصادي، كان له الأثر البالغ، في إعادة توجية تفاعلات الصين الإقليمية والدولية، سعيا منها لضمان إمدادات الطاقة وأمننتها.

- عملت الصين على تنمية قدراتها العسكرية، لتتلاءم مع حجمها الإقتصادي الضخم، واستغلالها في تأمين وحماية وارداتها النفطية، إضافة إلى تكثيف العمل الدبلوماسي في مجال الطاقة، مع مختلف الفواعل المنتجة لها للغاية ذاتها ، والبحث عن مصادر بديلة قد تساعدها على التخلص من هذه التبعية الإقتصادية في جوهرها.

□

قائمة المراجع

- باكير، على حسين. (2010). التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات – ، بيروت: دار المنهل اللبناني..
- ثورنتون. جون وآخرون. (2009). "الصين المتغيرة": إحتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"، سلسلة دراسات عالمية، العدد 78، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- جان ه، كاليكي- ديفيد ل،غولدون،2011،الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، ترجمة حسام الدين خضور،دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- دندن، عبد القادر وآخرون. (2020). التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية، سلسلة دراسات أكاديمية (19)، جامعة باتنة- الجزائر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع الرهانات والآفاق.
- دونالد رامسفيلد،" تعتيم بكين على موازنة الدفاع مثير للشكوك"، (شبكة سي إن ان، 2005/10/18)،
http://arabic.cnn.com/2005/word/10/18/rumsfeld.china/index.html.
تاريخ التصفح. 18أكتوبر 2020.
- دونالد رامسفيلد، "صواريخ الصين تهدد الأمن في اسيا"، (شبكة سي أن أن، 2005/7/4)
http://arabic.cnn.com/2005/word/6/4/rumsfeld.china/index.html
تاريخ التصفح.18 ديسمبر2020.
- زياد عبد الرحمان علي الكوران،2016. منطقة تزاحم الإستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- الششتاوي مسعد ، أحمد. (جويلية 2008). "القدرات العسكرية الصينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173.
- العطري، علي.2008-2009. أهمية الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الصينية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: الجزائر، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة-.
- كلير، مايكل.(2002). الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة حسين عدنان، بيروت: لبنان: دار الكتاب العربي.
- مسؤول عسكري صيني، "نمو نفقات الدفاع الوطني نمو مناسب يتمشى مع تنمية الاقتصاد"، صحيفة الشعب اليومية اونلاين (بكين: 05 مارس 2007)
http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/5439773.html.
تاريخ التصفح.25 سبتمبر 2020
- هاينبرغ.ريتشارد، 2005، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية.بيروت: دار العربية.
- هاينبرغ، ريتشارد.2006،غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم مابعد البترول، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم.
- وينران، جيانج. وآخرون. (2008). الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- يرغن، دانيال،2015. السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية.
- يرغن، دانييل ،2009" لا يزال النفط مسيطرا"،foreign policy، النسخة العربية.
- John Seaman,2010 Energy Security,TransnationalPipelines and China role in Asia, Paris(IFRI).